برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/8-B/2
19 September 2000
ORIGINAL: FRENCH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – جمهورية الكونغو ٦٢٦٥

تقديم المساعدات إلى المتضررين من النزاعات

عدد المستفيدين:	**٣٤٢ ٠٠٠ مستفيد (على مدى سنتين)**
النساء	**٢٣٩ ٤٠٠ امرأة**
الرجال	**١٠٢ ٦٠٠ رجل**
مدة المشروع:	سنتان (٢٠٠١/١/١ ٢٠٠٢/١٢/٣١)
كميات الأغذية:	١٩ ٤١٢ طنا

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع تكاليف الأغذية:	٧ ١٤٣ ٤٠٥ دولارات
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	١٧ ١١٦ ٥٨٥ دولارا
مجموع تكاليف المشروع:	١٧ ١١٦ ٥٨٥ دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA):	محمد الزجاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات الطوارئ (OSA):	Mr B. Djossa	رقم الهاتف: 066513-2244

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

اعتبر النزاع المسلح الأخير الذي عرفته جمهورية الكونغو (١٩٩٨-١٩٩٩) من أشد النزاعات دمارا. فوفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أدى هذا النزاع إلى نزوح ٠٠٠ ٨١٠ شخص (أي ٣٠ في المائة من السكان) عاد نحو ٠٠٠ ٦٠٠ منهم إلى مواقعهم الأصلية. وكانت أشد المناطق تأثرا مناطق الجنوب (بوول، نيارى، بوينزا، ليكومو). وقد تأثر بشدة نتيجة لذلك الإنتاج الغذائي الذي كان يتسم فيما سبق بضعفه الشديد. ودلت جميع البحوث التي أجرتها منظمة اليونيسيف ومنظمة مكافحة الجوع – فرنسا على تدهور المؤشرات العامة للصحة. وتعتبر النساء والأطفال من أشد الفئات تضررا.

من المطلوب من المجلس التنفيذي التصديق، في إطار عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش، على ما مقداره ٤١٢ ١٩ طنا من الأغذية قيمتها الإجمالية ٥٨٥ ١١٦ ١٧ دولارا لتلبية احتياجات نحو ٠٠٠ ٣٤٢ شخص لفترة سنتين. وأهم مكون من مكوني هذه العملية (٦١ في المائة) هو الشق المتعلق بالإغاثة الممتدة وتوزيع الأغذية بالمجان على السكان المعوزين الذين عادوا حديثا إلى محال إقامتهم الأصلية والي المجموعات المستضعفة اجتماعيا والمعرضة لأعلى درجة من المخاطر التغذوية وتوزيع حصص طارئة لحماية البذور المخصصة للزراعة على المزارعين المقيمين في المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها حتى وقت قريب. أما الشق الثاني، فيرتكز على الإنعاش من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء دعما للأنشطة المولدة للدخل ولتدريب الجماعات المحلية على مستوى القاعدة في أشد المناطق تضررا من النزاعات. وتعتمد استراتيجية العملية على الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من تنفيذ عملية الطوارئ الجارية ٦١٠٩ (التوسع الأول).

وسيتم تنفيذ الأنشطة بالتعاون مع الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. أما استراتيجية **البرنامج** لإنهاء المساعدات فستتوقف على تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية. ومن المقرر إجراء تقييم منتصف مدة التنفيذ بعد أول سنة من تنفيذ العملية. وسيتيح هذا التقييم وضع استراتيجية إنهاء المعونات وإعداد العدة لكي تضطلع الحكومة والمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة بالعبء بدورها.

ويحتاج المشروع، الذي يمتد لعامين، لتكلفة من البرنامج مجموعها ٥٨٥ ١١٦ ١٧ دولارا متضمنة تكاليف أغذية بقيمة ٤٠٥ ١٤٣ ٧ دولارات.

مشروع القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في إجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الكونغو ٦٢٦٥ (تقديم المساعدات للمتضررين من النزاعات) (الوثيقة WFP/EB.3/2000/8-B/2) في حدود الميزانية المبينة في الملحقين الأول والثاني.

الإطار العام والأساس المنطقي

إطار الأزمة

١- منذ انعقاد المؤتمر الوطني في عام ١٩٩١ وجمهورية الكونغو في صراع لمواجهة الأزمات السياسية والاجتماعية المتكررة. وفي عام ١٩٩٢ أدت الاضطرابات العرقية إلى نزوح عدد يزيد على ٠٠٠ ٢٠ مزارع من منطقة نياري إلى منطقة بوول، أردفها في عام ١٩٩٧، نزاع مسلح بين القوات الحكومية وميليشيات الحكومة السابقة. وكان من نتيجة المعارك التي استمرت خمسة أشهر أن نزح نحو ٠٠٠ ٣٥٠ شخص جزء منهم إلى البلدان المجاورة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، جمهورية أفريقيا الوسطى). ولم يسفر توقف المعارك في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ إلا عن سلام عارض للنازحين اللاجئين الذين عادوا إلى برازافيل. فالواقع أن المناوشات بين الميليشيات التابعة للنظام السابق والقوات الحكومية التي استولت على مقاليد الحكم في أعقاب الحرب السابقة تحولت إلى نزاع جديد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ اعتبر أشد النزاعات دمارا وأدى إلى تدمير المرافق بكثافة كما أودى بحياة أعداد كبيرة من السكان وتسبب من جديد في نزوح ٠٠٠ ٨١٠ شخص (٣٠ في المائة من عدد السكان) إلى الخارج أو نزوحهم. ووفقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فبخلاف النازحين لجأ ٠٠٠ ٢٠ شخص من جمهورية الكونغو إلى البلدان المجاورة.

٢- تسببت هذه الحروب المتكررة في تفاقم الموقف الاقتصادي والاجتماعي الذي كان بالفعل فيما سبق هشا للغاية. كما أن النزوح المكثف للسكان وتدمير المرافق الزراعية والصناعية والتجارية شل جميع الأنشطة المنتجة. وكانت أشد المناطق تضررا المناطق الجنوبية لاسيما بوول، ونياري، وبوينزا وليكومو التي تأوي ٧٠ في المائة من السكان وتعتبر مستودع الغلال والمتنفس الاقتصادي الوحيد للبلد.

تحليل الأوضاع

٣- تعتبر جمهورية الكونغو التي يبلغ عدد سكانها ٢,٨ مليون نسمة (١٩٩٨) وبالرغم من مواردها النفطية من أقل البلدان نموا وتصنف ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وعلى أساس مؤشر التنمية البشرية الذي لا يزيد على ٠,٥٣٣، يجئ ترتيب جمهورية الكونغو في المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة من ١٧٤ بلدا تناولها في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩. وفي ٢٠٠٠/٣/٣١ قدر البنك الدولي الدين على جمهورية الكونغو بحوالي ٦ مليارات دولار. ولقد أجبر الحجم المرتفع للديون الحكومة على اتخاذ سلسلة من التدابير التقشفية في العقد المنصرم كانت لها آثار سيئة على معيشة السكان.

٤- ساهمت الآثار المترافقة للصعوبات الاقتصادية وللأزمات السياسية والاجتماعية في تعميق الفقر وإلى توسيع إطار المجموعات السكانية المحرومة والمهمشة. ووفقا لتقرير بعثة الجهات المانحة التي أوفدها البنك الدولي إلى جمهورية الكونغو في أبريل/نيسان – مايو/أيار ٢٠٠٠، تحول الناتج الوطني الإجمالي للفرد من ١ ٢٨١ دولارا في عام ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ دولار في عام ١٩٩٩. ويفيد نفس المصدر أنه في عام ١٩٩٠ كان يعيش نحو ٣٠ في المائة من سكان المدن تحت خط الفقر (أقل من دولار في اليوم للفرد). وقد تدهورت هذه النسبة أكثر فأكثر خلال السنوات الأخيرة لتشمل

حاليا حوالي ٧٠ في المائة من السكان. وكان من نتائج تخلي الدولة عن تمويل القطاعات الاجتماعية وتدمير المرافق الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، أن تأثرت بشدة قطاعات التعليم والصحة. ووفقا لما أعلنته الوزارة المختصة بالتعليم، تراجعت النسبة القائمة للتسجيل في المدارس من ٩٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ولم ينتظم في الدراسة خلال السنتين الأخيرتين في المناطق المتأثرة بالنزاعات سوى ٥٠ في المائة من الأطفال الذين وصلوا إلى سن الدراسة بسبب تدمير المرافق وبالنظر إلى انتقال أولياء أمور التلاميذ أكثر من مرة وإلى أسباب مالية. ولنفس هذه الأسباب، لا تتمتع نسبة ٧٠ في المائة من السكان المقيمين في المناطق الأربع التي تعتبر من أشد المناطق تأثر ا بالحروب من الخدمات الصحية. وأدى ظهور بعض الأمراض من جديد كشلل الأطفال، والحمى النزيفية، والسل، وانتشار مرض الإيدز على نطاق واسع، إلى ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات. وكان من نتيجة هذه العوامل أن انخفض بصورة ملحوظة متوسط العمر المرتقب، وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية، من ٥٣,٧ سنة في عام ١٩٩٣ إلى ٤٨,٦ سنة في عام ١٩٩٩.

٥- أثقلت آثار الفقر الناجم عن الحروب وعن الأزمة المالية من الأعباء الواقعة بصفة خاصة على كاهل النساء لا سيما من ربات الأسر اللواتي يعتبرن عادة من المعيلات وزاد عددهن بكثرة في أعقاب النزاعين المسلحين. ويقمن عادة بأنشطة هامشية ليقيمن بأود أسرهن. وبالرغم من أن النساء يمثلن ٥٨ في المائة من السكان الزراعيين الناشطين، غير أن إمكانات انتفاعهن بعوامل الإنتاج محدودة للغاية وبالتالي بالغذاء وبالخدمات الاجتماعية الأساسية بسبب دخولهن الضعيفة.

الأمن الغذائي

٦- تتسم جمهورية الكونغو بنسبة كبيرة من التوسع الحضري. فأكثر من ٧٠ في المائة من السكان يعيشون على مساحة لا تتجاوز ٣٠ في المائة من المساحة في الجنوب ونحو ٦٠ في المائة من السكان متمركزين في المدن الكبرى (برازافيل، بوانت نوار، دوليزى، نكايي). ويشتغل بالزراعة أقل من ٣٥ في المائة من الفئات الناشطة كما أن الزراعة لا تشمل سوى ٢ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة ولا تمثل سوى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تدنى إمكانات الحصول على المدخلات الزراعية والافتقار إلى المراقبة والتوجيه الفني إلى تحويل الزراعة الكونغولية إلى مجرد زراعة معيشية مما نجم عنه عجز هيكلي يحتاج لسده إلى واردات غذائية ضخمة.

٧- وقدرت البعثة المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة المكلفة بتقدير المحاصيل وكميات الغذاء المتوافرة والتي زارت الكونغو من ١٨ إلى ١٩٩٨/١/٣٠، أن العجز في الغذاء يصل إلى ٠٠٠ ٤٦ طن في حالة ما إذا تحققت الواردات المقررة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠ تقدر منظمة الأغذية والزراعة الاحتياجات من الحبوب المستوردة بنحو ٠٠٠ ١٤٠ طن. وارتفعت الواردات الغذائية من ١٢٦ ٦٨ مليار فرنك أفريقي في عام ١٩٩٦ إلى ٢٧٩ ٧٥ مليار فرنك أفريقي في عام ١٩٩٨.

٨- تسبب الإفراط في استيراد الأغذية والاعتماد الكلي على الواردات إلى ارتفاع أسعار المواد التي وصلت إلى حدود لا تطاق بالنسبة لغالبية السكان بعد الحرب الأخيرة. وأثبتت البحوث التي يقوم بها **البرنامج** ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة بعد حرب ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ . ويحد هذا التضخم كما ونوعا من إمكانات السكان للحصول على الغذاء الملائم بعد أن تأثرت قوتهم الشرائية بصورة خطيرة.

تقييم الاحتياجات

٩- يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الكونغو، ووزارة الصحة ووزارة العمليات الإنسانية عدد النازحين واللاجئين من الكونغو إلى البلدان المجاورة بنحو ٨١٠ ٠٠٠ شخص. وقد بدأت عودة هؤلاء اللاجئين منذ توقيع اتفاق السلام في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. وبتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣٠، من المرجح أن يكون ٦٠٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية ومعظمهم في المناطق الحضرية (٦٠ في المائة). إلا أن ظروف الاستقرار غير مستقرة بسبب أعمال الدمار والنهب التي تمت على نطاق واسع، سواء للمساكن الخاصة أو للبنيات الاقتصادية والاجتماعية. وبخلاف مشكلات الاستقرار، يعيش هؤلاء العائدون في حالة من انعدام الأمن الغذائي ناجمة عن ضياع مخزوناتهم الغذائية وعن توقف إنتاج الأغذية خلال حربين متتاليتين. ويصطدم في الوقت الحالي استئناف الإنتاج الغذائي في المناطق المتأثرة بالافتقار إلى البذور، والأدوات، وغير ذلك من المدخلات الزراعية.

١٠- مع تحسن الأوضاع الأمنية، كثفت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووزارة الشؤون الإنسانية عدد بعثاتها المشتركة في المناطق التي يسهل الوصول إليها (٧٠ في المائة من المناطق المتأثرة). ويتضح من الدراسات أن أكثر من ٤٠ في المائة من الأشخاص العائدين في هذه المناطق فقدوا توازنهم الاقتصادي والاجتماعي. وتتطلب درجة الضعف التي يعاني منها ضحايا هذه النزاعات مساندة إنسانية متواصلة في العديد من القطاعات لا سيما الصحة والتغذية، مع دعم انتعاش الإنتاج الغذائي وإصلاح البنيات التحتية الأساسية، وإعادة تكيف الشباب. وقد روعيت مختلف معطيات أعمال التقييم هذه في الوثيقة المعدلة للنداء الموحد للأمم المتحدة (يونيو/حزيران ٢٠٠٠).

١١- على أساس التقييم الذي أجري بالاشتراك مع الهيئات التابعة للدولة، والمنظمات الحكومية وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة، ومع الأخذ في الاعتبار الأعمال المنفذة في إطار عملية الطوارئ الحالية ٦١٠٩ (التوسع الأول)، يقدر **البرنامج** مجموع عدد المستفيدين من العملية المقترحة حاليا للإغاثة الممتدة والإنعاش على سنتين بحوالي ٣٤٢ ٠٠٠ شخص. وستخصص ٦١ في المائة تقريبا من الموارد للإغاثة الممتدة (٨٣٠ ١١ طنا من الأغذية من إجمالي الكمية وهي ٤١٢ ١٩ طنا). وستعطى الأولوية للقرى التي يتعذر حاليا الوصول إليها والتي لا تنتفع من معونة العملية الطارئة الحالية. ومن المرجو مع التحسن المستمر للظروف الأمنية، إمكانية الوصول إلى هذه القرى التي تمثل ٣٠ في المائة من المناطق المتضررة من النزاعات. ولذلك فإن احتياجات الإغاثة الممتدة تعتبر أكثر أهمية.

مساعدة البرنامج السابقة

١٢- بالرغم من إغلاق مكتبه في جمهورية الكونغو في عام ١٩٩٦، نشط **البرنامج** بحوالي ٥ ٠٠٠ طن من الأغذية عن طريق العملية الطارئة الإقليمية ٥٦٢٤ لمساعدة السكان المتضررين من حرب يونيو/حزيران ١٩٩٧. وتبعت هذه المساعدة عملية المعونة الغذائية الطارئة ٦١٠٩ التي قدمت ٢٤٢ ١٠ طنا من الأغذية قيمتها ١٣٨ ٠٥٦ ٧ دولارا والتي أجيزت في مايو/أيار ١٩٩٩ لصالح ٢٠٠ ٠٠٠ شخص متأثرين من نزاع ١٩٩٨/١٩٩٩. وكان من المقرر أصلا أن تبدأ هذه العملية في يوليو/تموز ١٩٩٩ إلا أنها لم تبدأ بالفعل إلا في شهر أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام بسبب وصول الأغذية إلى البلد متأخرة في الأساس وهو تأخير مرتبط بتأخر الجهات المانحة في تقديم مساهماتها. وأدى انعدام الأمن وتعذر الوصول إلى بعض المناطق المختارة إلى تعذر تسليم المساعدات إلى ٨٠ ٠٠٠ شخص من بين المائتي ألف المحددين بواسطة العملية. وقد برر ذلك تمديد العملية حتى أبريل/نيسان ٢٠٠٠، ثم إجازة مرحلة أخرى (العملية الطارئة ٦١٠٩ التوسع الأول) التي تشمل الفترة من مايو/أيار ٢٠٠٠ إلى يناير/كانون الثاني ٢٠٠١.

١٣- يبلغ مجموع تكاليف العملية الطارئة ٦١٠٩ (التوسع الأول) ٩٠٨ ١٧١ ٧ دولارات. وتهدف هذه العملية إلى توريد ١٢٦ ١١ طنا من الأغذية إلى ٠٠٠ ١٢٠ مستفيد، بغية تحسين أوضاعهم التغذوية والحفاظ عليها. ومساعدتهم على التكيف الاقتصادي والاجتماعي من خلال الإنجازات الصغيرة في شكل مشروعات الأغذية مقابل العمل وحماية البذور المخصصة للزراعة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة وخدمة الإغاثة الكاثوليكية. وتهدف هذه المرحلة، بصفة عامة، إلى وضع حد لتفشي سوء التغذية الشامل في المناطق المختارة.

١٤- وتهدف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية إلى مواصلة المعونة الغذائية المقدمة إلى أشد المجموعات ضعفا من بين السكان النازحين العائدين إلى مواطنهم الأصلية. وسييسر ذلك إعادة اندماجهم من خلال شق دعم أنشطة الإنعاش.

سياسة الحكومة وبرامجها

١٥- لمواجهة الأزمة التي يمر بها البلد، أعدت الحكومة " برنامجا مؤقتا لما بعد النزاع" يشمل الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ . ويهدف هذا البرنامج الثلاثي إلى تمكين البلد من التحول من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة الإصلاح وإعادة البناء. ويركز بصفة خاصة على إعادة التركيب الاقتصادي، وإلى عودة الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الفقر. ولكن تواجه الحكومة، نظرا لمواردها المالية المحدودة، صعوبات كثيرة في وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ. ولما كانت تدرك تماما خطورة الموقف، فقد وجهت نداءا ملحا إلى المجتمع الدولي لمساندها في عملية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

١٦- في إطار أنشطة إدارة الأزمة، أنشأت الحكومة وزارة للأعمال الإنسانية عملت على نحو وثيق مع المنظمات الإنسانية لتسجيل النازحين وتوطينهم في مواقع مؤقتة. وتواصل الوزارة نشاطها لتأمين عودة السكان وإعادة اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي في مواطنهم الأصلية. وساهمت هذه الوزارة بصورة عريضة في اختيار المستفيدين من مساعدات **البرنامج** وفي متابعة وتقييم توزيع الأغذية على مختلف المواقع.

١٧- وييسر توقيع اتفاق في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ، لوضع حد للأعمال العدوانية بين الأطراف المتنازعة، عودة الأمن تدريجيا. كما أنه يسمح بتوسيع إطار المساعدات لتشمل سكان المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها في ما مضى وبالبدء في أنشطة الإنعاش

الطلب المقدم من الحكومة

١٨- قدمت الحكومة يوم ٢٠٠٠/٥/٥ عن طريق وزارة الاقتصاد، والمالية والميزانية، طلبا **للبرنامج** للحصول على معونة غذائية لمساعدة المجموعات السكانية الضعيفة ولدعم برنامج إصلاح البنى الأساسية وإعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المتأثرين بالنزاعات.

مسوغات تقديم المساعدات

١٩- ترتبت على النزاعات آثار سلبية على مختلف جوانب حياة السكان. وبات الموقف حرجا للغاية على المستويات التغذوية والصحية. ووفقا لتقرير منظمة " أطباء بلا حدود" في عام ١٩٩٩، ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين تستضيفهم مراكز الإيواء المختلفة في برازافيل من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ كانوا يعانون من سوء تغذية حاد أو معتدل في حين أن ٢٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون من سوء التغذية

بصورة خطيرة. وقد أكدت هذه التقييم الأنشطة البحثية التي اضطلعت بها منظمة اليونيسيف والمنظمة الفرنسية "لمكافحة الجوع" في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩ ومارس/آذار ٢٠٠٠ على التوالي وأثبتت انتشار توقف النمو بين ١٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في برازافيل مما يدل على نقص البروتينيات المولدة للطاقة العالية. ولا تيسر حتى الآن الأوضاع الأمنية إجراء عمليا المسح التغذوي في مناطق الداخل التي ما زال من الصعب الوصول إليها وإن كان من المحتمل جدا أن تكون الأوضاع فيها مثيرة للقلق الشديد.

٢٠- ما بين أغسطس/آب ١٩٩٩ إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٠، أتاح تنفيذ العملية الطارئة ٦١٠٩ تقديم المعونة الغذائية إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المجموعات المستضعفة من بينهم ٢٥ في المائة من الأطفال سيئي التغذية. وقامت منظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الشريكة **للبرنامج** (أطباء بلا حدود والمنظمة الفرنسية لمكافحة الجوع واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة الإنقاذ الدولية وخدمة الإغاثة الكاثوليكية – كاريتاس) بدور حاسم في تنفيذ برنامج الإنعاش الغذائي للعائدين وفي توفير الرعاية الصحية لهم. وكان لتوزيع البذور المخصصة للزراعة والأدوات الزراعية على ٩٠ ٠٠٠ شخص عن طريق منظمة الأغذية والزراعة في أشد المناطق تأثرا بالنزاعات، أفضل الآثار الإيجابية على الأمن الغذائي للمجموعات المستفيدة. كما استفاد أيضا العائدون من النازحين من المعونات الغذائية وغير الغذائية في إطار التعاون الثنائي.

٢١- بالرغم من المساعدات الطارئة المقدمة من مختلف المنظمات الوطنية والدولية، ما زالت جمهورية الكونغو تواجه صعوبات في محاولاتها لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ويصطدم إعادة إدماج جزء من العائدين إلى مناطقهم الأصلية وعددهم ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بصعوبات ضخمة ترتبط أساسا بحجم الدمار والخراب في المناطق الأربع المعتبرة المنتجة الرئيسية للحبوب والمتنفس الاقتصادي للبلد. ومع توطيد أركان السلام تدريجيا، يرجى أن يعود النازحون إلى مناطق يصعب الوصول إليها أو اللاجئين إلى البلدان المجاورة وعددهم ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مواطنهم الأصلية. وفي هذه الحالة ستكتسب الحاجة إلى المعونات الإنسانية وإلى إعادة الاندماج أهمية أكبر,

٢٢- تعمل الحكومة والمنظمات الإنسانية جاهدة للنهوض بأنشطة الإنعاش. وتندرج مساندة هذه الأنشطة في إطار "البرنامج المؤقت لما بعد النزاع" الذي يهدف أساسا إلى أن يبدأ السكان المتأثرين أكثر من غيرهم من النزاعات في تحمل مسؤولياتهم الذاتية تدريجيا. ولا تسمح أوضاع البلد الحالية بالبدء في برنامج إنمائي على الأجل البعيد ولذلك تعتبر عملية الإغاثة والإنعاش أفضل الطرق ملائمة لمساندة جهود الحكومة.

استراتيجية الإنعاش وأهدافها

طرق تنفيذ المساعدات

٢٣- يعتمد تصميم وإعداد هذه العملية للإغاثة الممتدة والإنعاش على التصور الذي يتسم بالتفاؤل الذي يقضي بأن عملية تشر السلام وتحسن الظروف الأمنية التي بدأت مع توقيع اتفاقات وضع حد للأعمال العدوانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ستتعزز وتفضي إلى إمكانية الوصول إلى جميع مناطق البلد المتأثرة بالنزاعات. وفي هذه سيتحقق بالفعل عودة السكان النازحين واللاجئين.

٢٤- ستستمر العملية لمدة عامين من ٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١. ومن المقرر إجراء عملية للتقييم في منتصف مدة التنفيذ في أعقاب السنة الأولي بعد بدء التنفيذ. أما آلية إيقاف مساعدات **البرنامج** بالتدريج وتولي المجتمعات المحلية والحكومة المسؤولية فستتقرر على ضوء نتائج هذه عملية التقييم.

٢٥- من أجل تحسين الأوضاع التغذوية للمستضعفين العائدين منذ فترة بسيطة وللاستعداد لإغاثة القادمين الجدد، ستواصل العملية أنشطة الإغاثة المبذولة تنفيذا لعملية الإغاثة الغذائية الطارئة ٦١٠٩ (التوسع الأول). وسيقدم هذا الشق المعونة الدعم الغذائي للمستضعفين وللمعرضين لأشد المخاطر الغذائية، أي الحوامل والمرضعات والأطفال من صفر إلى خمس سنوات وإلى غير ذلك من المجموعات السكانية المستضعفة التي تعتبر في موقف حرج (المسنون واليتامى والمرضى المزمنون، وما إلى ذلك). وكما يحدث في العمليات الطارئة، سيتم اختيار المستفيدين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية من الشركاء التنفيذيين. وسيجرى تعيين غالبيتهم في مراكز استقبال العائدين وفي المراكز الصحية.

٢٦- سيخصص نحو ٦١ في المائة من المعونة الغذائية لعمليات الإغاثة الممتدة مع التشديد على الأنشطة في القطاع الزراعي لاسيما بتقديم حصص طارئة لحماية البذور المخصصة للزراعة بغية النهوض بالإنتاجية الزراعية وبالاستقلال الذاتي للمستضعفين في المواقع التي باتت مؤخرا إمكانية الوصول إليها. وسيستخدم شق الإنعاش النسبة المتبقية من العملية أي ٣٩ في المائة ويتمحور على استراتيجية للمساندة في هيئة أنشطة للغذاء مقابل العمل لعملية إصلاح طرق الوصل الزراعية بما ييسر الوصول إلى مناطق الإنتاج الغذائي. كما ستستخدم أنشطة الغذاء مقابل العمل في إصلاح البني التحتية الأساسية (المدارس والمراكز الصحية وأعمال النظافة).

٢٧- وتم التجهيز لأنشطة صغيرة للغذاء مقابل العمل في إطار العملية الطارئة الجارية حاليا لدعم إصلاح البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية (المدارس والمراكز الصحية وطرق الوصل الزراعية وأعمال النظافة) بالشراكة مع منظمة اليونيسيف ومنظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولي. واتضحت فعالية الأغذية باعتبارها عنصر تشجيع لآليات الاضطلاع بالمسؤولية الذاتية التي بدأها بعض النازحين والذين عادوا إلى برازافيل ودوليزى. ويجرى حاليا تنفيذ عملية لتوزيع حصص طارئة لحماية البذور المخصصة للزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وخدمة الإغاثة الكاثوليكية. وتهدف إلى مساندة استراتيجية دعم إنعاش إنتاج الخضر والفاكهة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وفي إطار تنفذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، سيعزز **البرنامج** الهياكل الشريكة المستخدمة في العمليات الطارئة.

٢٨- ستولي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش عناية خاصة لبرامج تدريب النساء مراعاة للاحتياجات الهامة وإلى التمايز الكبير بين الجنسين في هذا المجال. وسيتناول التدريب إدارة الأنشطة المولدة للدخل لتيسير إمكانات حصول النساء على الائتمان الصغيرة الذي قرره مكتب العمل الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

دور المعونة الغذائية

٢٩- يتضح في الظروف الحالية أن المعونة الغذائية أداة ملائمة لمواجهة الضعف أو حتى انعدام قوة السكان الشرائية الذي لم تعد تتيح تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لقطاعات عريضة من سكان المناطق المتأثرة بالنزاعات. وستعتبر المعونة الغذائية بمثابة دعم تغذوي للمجموعات المستضعفة التي اختارها شق الإغاثة قي العملية. أما الأغذية مقابل التدريب فستسمح للنساء من اكتساب الدراية والمعرفة والاضطلاع بأنشطة مولدة للدخل بهدف تحمل مسؤولياتهن الذاتية. كما ستستخدم الأغذية كحافز لإعادة اندماج الأشخاص العائدين لتوه لا سيما الشباب. وستضمن أنشطة الغذاء

مقابل العمل للمشاركين عملا مؤقتا ، ودخلا إضافيا وفي نفس الوقت إقامة الأصول الدائمة مع إصلاح البنـــي التحتيـــة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. أما حصص حماية البذور المخصصة للزراعة فستيسر تنشيط الإنتاج الزراعي.

الأهداف والغايات

٣٠- الغرض من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية هو إتاحة إمكانية البقاء على قيد الحياة، والنـــهوض بـــالأمن الغذائي للأشخاص المتضررين من النزاعات في جمهورية الكونغو (العائدون والمجموعات المستضعفة) ودعم البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي الأهداف المحددة للعملية:

- تحسين الظروف التغذوية لأشد المجموعات ضعفا: الأطفال دون سن الخامسة، الحوامل والمرضعات، المصـــابين بمرض مزمن، المسنين، اليتامى واللقطاء؛
- توفير وسيلة للعيش للنازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية والذين يواجهون صعوبات غذائية عابرة؛
- تشجيع إعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عن طريق اشراكهم في أنشطة الغذاء مقابل العمـــل التـــي تمثل فرصا للعمالة على الأجل القصير والمتوسط ويتيح لهم في نفس الوقت الاكتفاء الذاتي الغذائي والاســـتقلال الذاتي؛
- دعم إنعاش الإنتاج الزراعي عن طريق توزيع حصص طارئة لحماية البذور المخصصة للزراعة؛
- تيسير سبل العيش للنساء الفقيرات عن طريق دعم أنشطة التدريب ومساندة الأنشطة المولدة للدخل؛
- تعزيز قدرات السكان على إعادة بناء البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي لحقها الدمار بســـبب النزاعات المتكررة (المدارس، المراكز الصحية، طرق الوصل الزراعية، وما إلى ذلك).

خطة التنفيذ

المستفيدون

٣١- سيختار شق الإغاثة الممتدة ٠٠٠ ٢١٦ مستفيد (٦٣ في المائة من المستفيدين من العملية) من بين المجموعـــات الضعيفة التي تبلغ نسبة النساء فيها ٧٠ في المائة. وسيشمل هذه المكون العائدين حديثا، والذين يعانون من سوء التغذية من المترددين على مراكز تعويض الضعف الغذائي، والحوامل والمرضعات اللواتي فـــي أوضـــاع غذائيـــة حرجـــة، والمصابين بأمراض مزمنة، واليتامى، واللقطاء، والمسنين. وسيشمل أيضا المتلقين للحصص الطارئة لحماية البـــذور المخصصة للزراعة في المناطق التي أتيحت مؤخرا إمكانات الوصول إليها. وسيتم اختيار الأشخاص المستأهلين لـــهذه الحصص، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة، من بين أشد السكان ضعفا وسيتلقون هذه الحصص لمدة ثلاثة أشـــهر أي فترة كل موسم من الموسمين الزراعيين السنويين المخصصين لإعداد الزراعات. وستتيح هذه المســـاعدة الغذائيـــة حماية البذور المخصصة للزراعة وفي نفس الوقت توفير الطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

٣٢- أما المكون الثاني فسيشمل أنشطة الإنعاش التي سيستفيد منها ٠٠٠ ١٢٦ شخص. وستمثل النساء هنا أيضـــا ٧٠ في المائة من هذه الفئة. وستتضمن الأنشطة إصلاح المرافق الاقتصادية والاجتماعية وأعمال النظافة. وسيراعي هـــذا الشق أيضا المتلقين للحصص الغذائية مقابل التدريب.

٣٣- ستعتبر تعهدات **البرنامج** تجاه النساء جزءا لا يتجزأ من خطاب التفاهم الموقع من الحكومة ومن **البرنامج** قبل البدء في تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، كما سيتم إبرازها في بروتوكولات الاتفاق التي سيوقعها الشركاء التنفيذيون ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، منظمة الأغذية والزراعة، مكتب العمل الدولي). وستغتنم فرصة الاجتماعات المنتظمة مع الشركاء ومختلف حلقات العمل لتأكيد سياسة **البرنامج** في هذا الشأن من جديد.وستشرك النساء بصورة إيجابية في جميع مراحل تنفيذ هذه العملية ويستفدن من الأصول المنشأة بفضل أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٤- وسيراعى عند تحليل الضعف واختيار المستفيدين جانبان أساسيان: (١) استخدام التوجيهات التي وضعها **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية الشريكة لتقييم الضعف؛ (٢) تقييم درجة ضعف السكان في المناطق المختارة على أساس معايير مثل كثافة وأثر النزاعات، الإنتاج الزراعي، تزويد الأسواق بالمحاصيل، إمكانات الانتفاع بشبكات التسويق، أهمية الانتقالات والتحركات السكانية، احتمالات العودة، الحالة الصحية، الإصحاح، مقدار دمار المرافق الاجتماعية، وما إلى ذلك. وسيتعاون **البرنامج** مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية التنفيذية ميدانيا لإنشاء وإدارة مصرف للبيانات حول الضعف والتحركات السكانية والأمن الغذائي.

٣٥- على أساس معايير الضعف المشار إليها آنفا، من المعتقد أن جزءا هاما (قد يصل إلى ٨٥ في المائة) من المستفيدين يتمركز في مناطق الجنوب الأربع المتأثرة بالنزاعات أكثر من غيرها (بوول وبرازافيل، بوينزا، ليكومو، نيارى). أما النسبة المتبقية وهي ١٥ في المائة فسيتم اختيارها من مناطق كويلو (بوانت نوار) ومنطقة الهضاب (في الشمال) التي لم تتأثر مباشرة من النزاعات ولكن يمكن الوصول إليها واستقبلت بالفعل بعض النازحين الذين يمرون بظروف حرجة. كما سيؤخذ في الاعتبار السكان المقيمون المتأثرين من الأوضاع الغذائية الهشة بغية تجنب مخاطر المجابهات وتعزيز التعايش السمي بين مختلف المجتمعات.

أشكال تقديم المساعدات

٣٦- ستتضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مكونين رئيسيين الأول مخصص لعملية الإغاثة الممتدة والثاني للإنعاش. ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذين المكونين. فمن بين ٠٠٠ ٣٤٢ مستفيد ستشملهم هذه العملية خلال سنتين، سيركز شق الإغاثة الممتدة على ٠٠٠ ٢١٦ شخص أي ٦٣ في المائة من المجموع الكلي وشق الإنعاش على ٠٠٠ ١٢٦ شخص أي ٣٧ في المائة. ويشمل شق الإغاثة الممتدة العلاج الغذائي (٥ في المائة من مجموع عدد المستفيدين)، والتغذية المقدمة للمجموعات الضعيفة (٧ في المائة) وإعادة توطين النازحين السابقين (٢٨ في المائة) وتوزيع حصص طارئة لحماية البذور المخصصة للزراعة على مجموعة من المزارعين الفقراء (٢٣ في المائة). ويشمل شق الإنعاش مختلف أنشطة إصلاح المرافق المجتمعية (٢٦ في المائة من مجموع المستفيدين) والتدريب والترويج للأنشطة المولدة للدخل لصالح النساء (١١ في المائة).

توزيع المستفيدين بحسب كل شق من شقي العملية

المكون	سيدات وفتيات (٧٠ في المائة)	رجال وفتيان (٣٠ في المائة)	المجموع (١٠٠ في المائة)	النسبة المئوية
١ - الإغاثة الممتدة				
التغذية العلاجية	١١ ٢٠٠	٤ ٨٠٠	١٦ ٠٠٠	٥
تغذية المجموعات الضعيفة	١٦ ٨٠٠	٧ ٢٠٠	٢٤ ٠٠٠	٧
حصص للعودة والاستقرار	٦٧ ٢٠٠	٢٨ ٨٠٠	٩٦ ٠٠٠	٢٨
حماية البذور المخصصة للزراعة	٥٦ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٢٣
المجموع الفرعي الإغاثة الممتدة	١٥١ ٢٠٠	٦٤ ٨٠٠	٢١٦ ٠٠٠	٦٣
٢ - الإنعاش				
الغذاء مقابل العمل (إصلاح المرافق)	٦٣ ٠٠٠	٢٧ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٢٦
الغذاء مقابل التدريب	٢٥ ٢٠٠	١٠ ٨٠٠	٣٦ ٠٠٠	١١
المجموع الفرعي	٨٨ ٢٠٠	٣٧ ٨٠٠	١٢٦ ٠٠٠	٣٧
المجموع	**٢٣٩ ٤٠٠**	**١٠٢ ٦٠٠**	**٣٤٢ ٠٠٠**	**١٠٠**

التشكيلة الغذائية، الحصص والاحتياجات الغذائية

٣٧- روعيت عند تحديد التشكيلة الغذائية العوامل الغذائية وعادات المستفيدين الثقافية. والمواد المقررة هي الأرز والفاصوليا والزيوت النباتية والسكر والملح وخليط الذرة بالصويا المقوى. ومن المقرر استخدام الأرز بدلا من دقيق الذرة الذي لا يعرفه سكان الكونغو. والذرة تزرع بكميات ضئيلة في منطقة واحدة من البلد (بوينزا) كعلف للماشية. وأثبتت الخبرة التي اكتسبها **البرنامج** في السنوات الأخيرة من العمليات الطارئة أن الذرة لا تلقى ترحيبا من المستفيدين بالرغم من الدورات العملية في الطباخة التي نظمتها أفرقة **البرنامج**. والحصص المقترحة هي الموزعة في عمليات الطوارئ الجارية والتي اعتمدتها لجنة التغذية المكونة من **البرنامج**، ومنظمة اليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية المشتركة في تنفيذ برنامج التغذية العلاجية والتي تلبى احتياجات المتلقين الذين يمرون في أغلبهم بفترة حرجة نتيجة لإقامتهم لفترات طويلة في مناطق يتعذر الوصول إليها ذات العجز الغذائي. وهكذا تتوقف أساسا الحصص المخصصة للمستضعفين على المعونة الغذائية التي توفر طاقة مقدارها ١ ٩٣٠ من السعرات الحرارية. وبالإضافة إلى هذه الحصة العامة، من المقرر توزيع حصة مساندة في شكل وجبات مطهية تصل طاقتها إلى ١ ٠١٧ من السعرات الحرارية (٢٠٠ غرام من خليط الذرة بالصويا و٢٠ غراما من الزيت و٢٠ غراما من السكر) لصالح الأشخاص سيئي التغذية (الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات). أما المشاركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل فسيتلقون حصة أسرية جافة (٢ ٢٠٠ من السعرات الحرارية) توازى خمس حصص فردية.

٣٨- ويوضح على التوالي الجدولان أدناه تفاصيل الحصص والكميات الغذائية المطلوبة. ويراعى عند احتساب الكميات الغذائية المطلوبة ومجموع عدد المستفيدين توزيع الحصص الأسرية على المعانين في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وتوضح الجداول أيضا مدة المعونة المقدمة إلى كل مجموعة من مجموعات المستفيدين.

الحصص
(بالغرامات للفرد يوميا)

	الحبوب	البقول	الزيت	الملح	خليط ذرة بالصويا	السكر
التغذية العلاجية	٣٥٠	١٢٠	٥٠	٥	٢٠٠	٢٠
تغذية المجموعات الضعيفة	٣٥٠	١٢٠	٣٠	٥	صفر	صفر
عودة وتوطين النازحين	٣٥٠	١٢٠	٣٠	٥	صفر	صفر
الغذاء مقابل العمل (حماية البذور المخصصة للزراعة وأعمال الإصلاح)	٣٥٠	٢٠٠	٣٠	٥	صفر	صفر
الغذاء مقابل التدريب	٣٥٠	٢٠٠	٣٠	٥	صفر	صفر

الاحتياجات من الأغذية

			السلع (بالأطنان)							
المكونات	عدد المستفيدين	المدة (بالأيام)	الحبوب	البقول	الزيت	الملح	خليط ذرة وصويا	السكر	المجموع	النسبة المئوية
التغذية العلاجية	١٦ ٠٠٠	٩٠	٥٠٤	١٧٣	٧٢	٧	٢٨٨	٢٩	١ ٠٧٣	٦
تغذية المجموعات الضعيفة	٢٤ ٠٠٠	١٨٠	١ ٥١٢	٥١٨	١٣٠	٢٢	–	–	٢ ١٨٢	١١
العودة والتوطين*	٩٦ ٠٠٠	٩٠	٣ ٠٢٤	١ ٠٣٧	٢٥٩	٤٣	–	–	٤ ٣٦٣	٢٢
الغذاء مقابل العمل (إصلاح المرافق)*	٩٠ ٠٠٠	١٢٠	٣ ٧٨٠	٢ ١٦٠	٣٢٤	٥٤	–	–	٦ ٣١٨	٣٣
الغذاء مقابل العمل (حماية البذور)	٨٠ ٠٠٠	٩٠	٢ ٥٢٠	١ ٤٤٠	٢١٦	٣٦	–	–	٤ ٢١٢	٢٢
الغذاء مقابل التدريب	٣٦ ٠٠٠	٦٠	٧٥٦	٤٣٢	٦٥	١١	–	–	١ ٢٦٤	٧
المجموع	**٣٤٢ ٠٠٠**		**١٢ ٠٩٦**	**٥ ٧٦٠**	**١ ٠٦٦**	**١٧٣**	**٢٨٨**	**٢٩**	**١٩ ٤١٢**	**١٠٠**
المتوسط السنوي	**١٧١ ٠٠٠**	–	**٦ ٠٤٨**	**٢ ٨٨٠**	**٥٣٣**	**٨٦**	**١٤٤**	**١٤**	**٩ ٧٠٦**	**٥٠**

* فيما يتعلق بعناصر العودة والتوطين والغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب روعي عند احتساب عدد المستفيدين الحصص الأسرية الموازية لخمس حصص فردية.والأعداد تعكس إذن مجموع الحصص.

الترتيبات المؤسسية، آلية التنفيذ وانتقاء الشركاء

٣٩- سيواصل **البرنامج** في إطار **عملية** الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية الاضطلاع بدور رئيس لجنة تنسيق المعونة الغذائية. وتعتبر أنشطة الإصلاح المقررة جزءا لا يتجزأ من أولويات الحكومة والنهج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية. وسيؤدى هذا التنسيق إلى تعظيم تأثير الأنشطة التي تتمتع بدعم **البرنامج**. وستعد في هذا الإطار برمجة من **البرنامج** بالاتفاق مع منظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب العمل الدولي، بهدف التوصل إلى اتفاقات تنفيذية في مختلف المجالات: التغذية العلاجية للنازحين والعائدين، إعادة اندماج الشباب، إصلاح المرافق التعليمية والصحية، دعم الأنشطة للمولدة للدخل للنساء، مساندة إنعاش الإنتاج الزراعي.

٤٠- ستوقع الحكومة و**البرنامج** خطاب تفاهم يبقى ساريا طوال مدة هذه العملية ويتضمن وصفا لأنشطة والتزامات كل طرف. كما ستعزز السلطات التدابير الكفيلة بتيسير تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي السريع للأشخاص المتلقين للمعونة. وستهدف هذه الترتيبات إلى تعزيز الأمن من أجل استئناف الإنتاج الغذائي في المناطق الريفية. وسيتأكد **البرنامج** من أن الأنشطة التي تتمتع بمساندته تعتبر اجتماعيا وفنيا قابلة للاستمرار ومتسقة مع أولويات الحكومة. وسيعقد **البرنامج** لهذا الغرض اجتماعات منتظمة للتشاور مع الشركاء الرئيسيين أي الوزارات الفنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات الثنائية كلنا اقتضى الأمر ذلك.

٤١- ستضطلع المنظمات غير الحكومية مثل المنظمة الفرنسية لمكافحة الجوع، وأطباء بلا حدود وخدمات الإغاثة الكاثوليكية والكنيسة الإنجيلية للكونغو – عمليات الإغاثة الطارئة بتوزيع الأغذية على مراكز التغذية وعلى المجموعات الضعيفة. وستتولى منظمة اليونيسيف الإشراف الفني على مراكز التغذية وتقدم اللبن للأغراض العلاجية. أما حصص الغذاء مقابل العمل فستتولى توزيعها اللجان النسائية بالتعاون مع المنظمات المختصة بالإشراف والتوجيه الفني للأنشطة، ومن بينها منظمة "أجرى كونغو" Agricongo، والكنيسة الإنجيلية للكونغو – عمليات الإغاثة الطارئة، وجمعية تنمية المجتمعات الريفية ومنظمة كاريتاس. وستوقع بروتوكولات اتفاق مع كل شريك تنفيذي. وسيجرى تعزيز منجزات العمليات الطارئة (العملية الطارئة ٦١٠٩ والعملية الطارئة ٦١٠٩ التوسع الأول). وسيتم أيضا دعم لجان التوزيع، المكونة فقط من النساء كما تم تشكيلها في مختلف المواقع في إطار العمليات المشار إليها فيما سبق، وتعميمها كلما كان ذلك ممكنا. وبفضل هذه الآليات ستشرك النساء في تخطيط عمليات توزيع المعونة الغذائية، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها.

تعزيز القدرات

٤٢- من أجل ضمان تغطية فعالة للمستفيدين ومتابعة أفضل للعملية، سيدعم **البرنامج** المكاتب المساعدة في دولييزي وبوانت نوار، تحت إشراف اثنين من المساعدين. والجدير بالذكر أن إمكانيات الوزارات والمنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية محدودة مما سيقتضي تدريبا على الإدارة وعلى الرصد والتقييم. وستنظم حلقات عمل تدريبية وتحسينية لصالح موظفي الوزارات الفنية المشاركين بصورة مباشرة والمنظمات غير الحكومية ولجان التوزيع النسائية.

ترتيبات النقل والإمداد

٤٣- سيتم شراء السلع الغذائية التي تحتاجها هذه العملية على الأسواق العالمية ثن نقلها إلى برازافيل عن طريق ميناء بوانت نوار أو ميناء ماتادى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإلى تتحسن الظروف الأمنية وبعد فتح الطريق البرى والنهري بين بوانت نوار وبرازافيل، ستنقل المواد الغذائية المخصصة لمنطقة بوول إلى كينشاسا بالسكك الحديدية من ميناء ماتادى ثم تنقل بالقوارب المسطحة الكبيرة إلى برازافيل وأخير إلى بوول بالطرق البرية. ويتوافر **للبرنامج** مخزنان في برازافيل واثنين آخرين في بوانت نوار بسعة إجمالية ٥٠٠ ٦ طن. ومن بين هذه المخازن الأربعة يستأجر **البرنامج** مخزنا أما الثلاث مخازن الأخرى فمقدمة من الحكومة كمساهمة في أنشطة **البرنامج**. وبالنظر إلى قدرة مخازن بوانت نوار المحدودة (٢٠٠ ١ طن)، ستكلف شركات النقل كما فيما مضى بتفريغ وتخزين الكميات الكبيرة. ولضمان التخزين المؤقت علة مستوى المكاتب المساعدة، استأجر **البرنامج** مخازن في دولييزى (٥٠٠ طن) وفي كينكالا (٥٠٠ طن). أما نقل الأغذية للداخل فسيتم كما سبق بالسكك الحديدية (في الأجزاء القابلة لذلك) وبالأخص

بالشاحنات المستأجرة محليا. والجدير بالذكر أنه بسبب انعدام الأمن يتردد مقاولو النقل في إرسال شاحناتهم إلى الداخل الذي يتعذر عامة الوصول إليه. وكل هذه العوامل تبرر سعر النقل البرى والتخزين والمناولة الذي يصل إلى ١٩٦ دولارا للطن.

٤٤- سيتحمل **البرنامج** مسؤولية جميع عمليات النقل والإمداد حتى نقاط التسليم المتقدمة التي سيتم تحديدها بالاتفاق مع الشركاء الذين سيتولون أعمال النقل الثانوي وتوزيع الأغذية على المستفيدين. وسيرد **البرنامج** تكاليف هذه العمليات مقابل المستندات المقدمة كخطابات النقل وتقارير التوزيع.

٤٥- تنفيذا لخطاب التفاهم الموقع من **البرنامج**، ستقدم الحكومة، قبل بدء العمليات، كافة التسهيلات الجمركية والإدارية والأمنية اللازمة لحسن سير العملية.

الرصد والتقييم

٤٦- سيتولى **البرنامج** متابعة العملية بالتعاون مع الشركاء التنفيذيين، والأقسام الفنية الحكومية، ولجان التوزيع النسوية، عن طريق الزيارات الميدانية، وتحليل التقارير حول الأنشطة. وسنشمل البيانات المطلوب جمعها جميع الجوانب الكمية والنوعية المتعلقة بشقي العملية. وسيحلل مكتب **البرنامج** في برازافيل نتائج جميع لأنشطة المتعلقة بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على ضوء التقارير المقدمة بانتظام من الإدارات الفنية الحكومية والمنظمات الشريكة. وسيأخذ **البرنامج** أيضا في اعتباره المعلومات المقدمة من العاملين المسؤولين عن توجيه وتنظيم الأنشطة، ومختلف تقارير بعثات موظفي **البرنامج**. وفيما يلي أهم مؤشرات المتابعة:

- مقدار الأغذية المتسلمة بالمقارنة للتوقعات ؛
- استخدام السلع الغذائية (توزيع عام، حصص إضافية، غذاء مقابل العمل، غذاء مقابل التدريب) ؛
- عدد المستفيدين موزعين بحسب الجنس والسن
- عدد المقبولين في مراكز التغذية، والخارجين، والمنقطعين، ونسبة الإبلال الغذائي؛
- النسبة المئوية للنساء المتلقيات للغذاء ودرجو إسهامهن في إدارة الموارد الغذائية ومشاركتهن في الأنشطة؛
- نسبة إنجاز المرافق الاقتصادية والاجتماعية (عدد المدارس، والمراكز الصحية، وطرق الوصل الزراعية، وما إلى ذلك التي تم إصلاحها)؛

٤٧- أما مؤشرات النجاح فهي:

- تحسن الأوضاع التغذوية للمستفيدين وانخفاض نسب سوء التغذية العام في المناطق المختارة مع التحول من نسبة ١٢ في المائة في المتوسط إلى نسبة ٣ في المائة المقدرة (نسبة سوء التغذية قبل النزاعات)؛
- النهوض بقدرة السكان على تنفيذ الأنشطة المجتمعية بما يحقق اعتمادهم على الذات؛
- إنشاء الأصول للعاطلين من الشباب ولا سيما الجنود المسرحين؛
- إنعاش الإنتاج الغذائي.

٤٨- من الأمور الأخرى التي ستجرى متابعتها الظروف الأمنية، والمؤشرات الاقتصادية، والإنتاج الغذائي وأسعار السلع في الأسواق. وسيولي **البرنامج** عناية خاصة لإدارة السلع الغذائية وغير الغذائية المخصصة للمشروع (التخزين

والقيود الحسابية). وسيتيح التقييم الذي سيجرى في نهاية السنة الأولى من تنفيذ العملية اتخاذ الإجراءات التصحيحية بهدف احتمال إعادة توجيه العملية.

المسائل الأمنية

٤٩- صحبت النزاعين الأخيرين في جمهورية الكونغو أعمال عنف مختلفة الأشكال ضد السكان المدنيين. ولم تنج المنظمات الإنسانية من أعمال النهب والإزعاج من جانب القوى المتحاربة. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممتلكات مؤسسات الأمم المتحدة (**البرنامج**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان) التي تعرضت لأعمال التخريب في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ بنحو ١٠ ملايين دولار.

٥٠- وانتهت الاتفاقات الموقعة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ لوضع حد للأعمال العدوانية بين القوات المتحاربة إلى نزع سلاح وتسريح عدد كبير من الميليشيات وما زالت العملية متواصلة. كما أتاحت هذه الاتفاقات إمكانية الوصول إلى ٧٠ في المائة من المناطق التي كانت مغلقة فيما سبق. وفي الوقت الحالي تم تكليف ضابط أمن تابع للأمم المتحدة بمتابعة الأوضاع الأمنية ويعمل كضابط اتصال مع السلطات، والقوات المسلحة، والمنظمات الإنسانية. كما تم إنشاء نظام مشترك للاتصالات بعمل كقاعدة اتصال في برازافيل.

٥١- بالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على الظروف الأمنية، من الضروري توخى اليقظة لا سيما في المناطق الجنوبية. وتنفيذ العملية يقتضي إذن تعزيز الإجراءات الأمنية. ورغبة في الحد من المخاطر التي تتهدد الموارد البشرية، والغذائية، والمادية المخصصة للعملية، من المقرر تعيين موظفين لحراسة مكاتب ومخازن **البرنامج**. كما أنه من المقرر تحسين نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحمل الأعباء المالية للمخاطر التي تتهدد العاملين بالإضافة إلى مساهمة **البرنامج** في تمويل ضابط الأمن التابع للأمم المتحدة، كما هو موضح في الميزانية المبينة في الملاحق.

تقييم المخاطر

٥٢- يجوز أن تستأنف الأعمال الحربية مما سيؤدى إلى نزوح أعداد جديدة من السكان سواء في الداخل أو في الخارج. ويجوز **للبرنامج** التدخل إذا ما اقتضى الأمر بفضل النص الذي يفوض السلطة اللازمة لتعديل الميزانية وإعادة توجيه الأنشطة.

٥٣- قد يؤدى تدهور الظروف الأمنية إلى تقليص إمكانات الوصول إلى المستفيدين أو الحيلولة دون تسليم المعونة الغذائية كما هو مقرر. كما قد تؤثر أيضا الصعوبات التي تطرأ على النقل والإمداد الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على حجم التنفيذ ويعرض للخطر أهداف العملية ككل. ولا شك أن حجم المساندة المقدمة من مجتمع الجهات المانحة لتلبية الاحتياجات المطلوبة، وقدرة الشركاء التنفيذيين تعتبر من العوامل الحاسمة لإنجاح **عملية** الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية.

استراتيجية إنهاء المساعدات

٥٤- تستند استراتيجية إنهاء **عملية** الإغاثة الممتدة والإنعاش على افتراض تعزيز السلام. وأوضحت التجارب الإنسانية السابقة قدرة السكان المتأثرين بالنزاعات على استعادة نشاطهم بسرعة. ومن المرجو إذن أن يكون السكان النازحين والعائدين إلى مناطقهم الأصلية قد تلقوا خلال سنتين وهى مدة هذه العملية الدعم الكافي لاستعادة توازنهم الاقتصادي والاجتماعي واعتمادهم على الذات. فضلا عن أن مكون أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب سيعزز القدرات الإنتاجية للمستفيدين ويسهل إصلاح عدد من المرافق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مما سيسهم في دعم اعتماد السكان المختارين على الذات. كما يرجى عند انتهاء العملية أن تكون مساعدات **البرنامج** والشركاء الآخرين قد حدت بشكل ملحوظ من عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الغذائية الطارئة بدرجة تسمح للحكومة وللمجتمعات نفسها تولي مسؤولياتهم. أما الاستثمارات الجديدة التي من المحتمل أن تتضح ضرورتها والتي يتخطى مدة تنفيذها مدة هذه العملية، فسوف تكون موضع مشروعات إنمائية بحتة قد يتمكن **البرنامج** من تنفيذها بمشاركة الحكومة والجهات المانحة متعددة الأطراف أو الثنائية.

توصية المديرة التنفيذية

٥٥- توصي المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بإجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية لصالح ٣٤٢ ٠٠٠ مستفيد. وتكاليف الأغذية في هذه العملية ٤٠٥ ١٤٣ ٧ دولارات، ويبلغ مجموع ما يتحمله **البرنامج** من تكاليف ٥٨٥ ١١٦ ١٧ دولارا وترد تفاصيل ذلك في الملاحق.

الملحق الأول

التوزيع التفصيلي لتكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط سعر الطن	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) التكاليف التشغيلية المباشرة			
السلع[1]			
– الأرز	١٢ ٠٩٦	٣٢٥,٦٣	٣ ٩٣٨ ٧٦٠
–الفاصوليا	٥ ٧٦٠	٣٨٦,٢٠	٢ ٢٢٤ ٥١٢
– زيت نباتي	١ ٠٦٦	٨٢٧,٥٨	٨٨٢ ٤١٣
– الملح	١٧٣	١٢٠,٠٠	٢٠ ٧٦٠
–خليط الذرة بالصويا	٢٨٨	٢٣٥,٠٠	٦٧ ٦٨٠
– السكر	٢٩	٣٢٠,٠٠	٩ ٢٨٠
مجموع السلع	**١٩ ٤١٢**	**٣٦٧,٩٩**	**٧ ١٤٣ ٤٠٥**
النقل الخارجي		**١٦٢**	**٣ ١٢٠ ٥٢١**
النقل البري		٩٨	١ ٨٨٧ ٩٢٠
النقل الداخلي، التخزين، المناولة		١٠٤	٢ ٠١٨ ٨٤٨
مجموع النقل البري والتخزين والمناولة		**٢٠٢**	**٣ ٩٠٦ ٧٦٨**
التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى		**صفر**	**صفر**
مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة			**١٤ ١٧٠ ٦٩٤**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (انظر التفاصيل في الملحق الثاني)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			**١ ٧٠٧ ٤٠٠**
(ج) مجموع تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
مجموع تكاليف الدعم غير المباشر			**١ ٢٣٨ ٤٩١**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**١٧ ١١٦ ٥٨٥**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولار)	
تكاليف العاملين	
الموظفون الدوليون	٤٢٠ ٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	٥٨ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٣٢٠ ٨٠٠
الساعات الإضافية بالدولار فقط	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٨٠٣ ٨٠٠**
خدمات الدعم الفني والتدريب	
خدمات استشارية فنية	١٠ ٠٠٠
رصد وتقييم العملية	١٥ ٠٠٠
التدريب	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٠ ٠٠٠**
السفريات وبدل المعيشة	
السفريات الخارجية	٢٠ ٠٠٠
الراحة والاستجمام	٥٠ ٤٠٠
السفريات الداخلية	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠٠ ٠٠٠**
مصروفات مكتبية	
إيجار المرافق	٤٠ ٠٠٠
المنافع المشتركة	٣٠ ٠٠٠
الاتصالات	١٢٠ ٠٠٠
توريدات مكتبية	١٩ ٢٠٠
إصلاح وصيانة المعدات	٢٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٣٤ ٢٠٠**
تشغيل السيارات	
الوقود والصيانة	٨٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٨٠ ٠٠٠**
المعدات	
السيارات	٦٠ ٠٠٠
معدات الاتصالات	٩٠ ٠٠٠
معدات الحاسوب	٢٠ ٠٠٠
الأثاث والمواد	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٩٠ ٠٠٠**
مصروفات أخرى	
الموظفون الدوليون	١٢٠ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٥٩ ٤٠٠
تعزيز الأمن	٨٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٥٩ ٤٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**١ ٧٠٧ ٤٠٠**